الفاعلية والمشروعية السياسية للأقليات ودورها في مواجهة التطرف " دراسة في موقف المرجعية الدينية"

The effectiveness and political legitimacy of minorities and their role in confronting extremism: “A study of the position of religious authority”

م. حسن خلف هاشم
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية/ الجامعة المستنصرية
Lecturer. Hassan Khalaf Hashem
Al-Mustansiriyah Center for Arab and International Studies/Al-Mustansiriyah University
Hsnkhlf477@gmail .com

الملخص:

إن الواقع السياسي العراقي الذي شهده العراق بعد عام 2003 لم يحظ بظروف التعايش الملائمة للسلم والاستقرار، بل أن البناء التعددي المطروح لتداول السلطة أخذ يشهد نوعاً من النكوص والارتكاز على هويات فرعية عوضاً عن الانفتاح على تمثيل أوسع ما بين الهويات، فقد أظهرت الأدبيات المعاصرة من الناحية الديمغرافية، إن العراق مجالاً خصباً لاختيار مشاريع التقسيم ولم يكن ليتم ذلك كُله لولا الاستناد على جذور ثقافية وفكرية قوامها الأقصاء لبعض المكونات الاجتماعية العراقية كالأقليات، مما جعل ذلك الاستناد أثراً ونتيجة حاكمة في صياغة المشهد السياسي القائم بعد 2003.

الكلمات المفتاحية: الدولة العراقية ، المرجعية الدينية، الفاعلية ، المشروعية السياسية، الاقليات، النظام السياسي، التطرف

Abstract

of the fact that the Iraqi political reality, which has witnessed the roads after it has not enjoyed the conditions of coexistence appropriate for peace and stability. Rather, the pluralistic structure proposed for discussion by no one is witnessing a kind of regression and Authority reliance on what has become a subsidiary of openness to a broader instead representation between identities. Contemporary literature has shown From a demographic standpoint, Iraq is a fertile field for choosing partition projects. This could not have been possible because it was based

on cultural and intellectual roots based on the exclusion of some Iraqi social components, such as minorities, which made it a ruling influence and result in the life of the high scene that existed after 2003.

المقدمة:

إن الواقع السياسي العراقي الذي شهده العراق بعد عام 2003 لم يحظ بظروف التعايش الملائمة للسلم والاستقرار، بل أن البناء التعددي المطروح لتداول السلطة أخذ يشهد نوعاً من النكوص والارتكاز على هويات فرعية عوضاً عن الانفتاح على تمثيل أوسع ما بين الهويات، فقد أظهرت الأدبيات المعاصرة من الناحية الديمغرافية، إن العراق مجالاً خصباً لاختيار مشاريع التقسيم ولم يكن ليتم ذلك كُله لولا الاستناد على جذور ثقافية وفكرية قوامها الأقصاء لبعض المكونات الاجتماعية العراقية كالأقليات، مما جعل ذلك الاستناد أثراً ونتيجة حاكمة في صياغة المشهد السياسي القائم بعد 2003.وعلى وفق ما تقدم، تسعى هذه الدراسة أن كشف وتحليل الابعاد المختلفة التي اضطلعت بها المرجعية الدينية في الحياة السياسية العراقية، والتي شهدت بعد عام 2003 بعض التحول بحيث وجدت المرجعية نفسها وقد زُج بها في مواجهة حتمية مع القوى السياسية الداخلية والمتغيرات الدولية، لذلك يمكن الادعاء إن العراق أخذ يقف على مفترق طرق، فأما نجاح القوى السياسية والارادة الدولية في إقصاء الهوية الوطنية التي طالما حرصت المرجعية الدينية على دوامها، أو التقهقر أمام فاعلية المرجعية الدينية الحاضنة الأساسية للوحدة الوطنية وفاعليتها ومشروعيتها في بناء الدولة العراقية ومواجهة التطرف السياسي لاسيما إذا ما لجأت الى سلاحها التقليدي(الفتاوى الشرعية) مثلما اعتادت في الماضي.

أولاً: اهمية الدراسة:

تستهدف الدراسة بيان انعكاسات موقف المرجعية الدينية على الواقع السياسي العراقي، وهل القول بأن المرجعية الدينية قد تبنت مشروعاً كبيراً لواقع سياسي واجتماعي أكبر ، وتفتيت القضايا المصيرية الصعبة مثل الطائفية والتطرف السياسي وغيرها الى خارج فضاء اللون العراقي لحماية العراق وهويته وعمليته السياسية من الداخل أمراً ممكناً.

ثانياً: اشكالية الدراسة:

تدور اشكالية الدراسة حول كيفية صياغة مقتربات فكرية وثقافية داخل الواقع العراقي واقلياته عند المرجعية الدينية، وارتباط المؤسسة الدينية برؤية واضحة تعكس صورة الواقع العلمي

والعملي لها عن طريق ترتيب الفاعلية السياسية للأقليات ومشروعيتها في بناء الدولة ومواجهة التطرف.

ثالثاً: هيكلية الدراسة:

تكونت الدراسة من مقدمة ومبحثان وخاتمة، استهدفت المقدمة اعطاء نظرة عامة عن الموضوع واهميته وأسباب اختياره وإمكانية بحثه، تناول المبحث الأول الواقع السياسي العراقي بعد عام 2003 وموقف المرجعية الدينية منه، وتابع المبحث الثاني المنهجية الفكرية والسياسية للمرجعية الدينية ودورها في تأصيل مفهوم الفاعلية السياسية ومشروعيتها عند الاقليات لبناء الدولة العراقية ومواجهة التطرف السياسي والاجتماعي وغيره.أما الخاتمة فتضمنت أبرز الاستنتاجات التي توصلت اليها هذه الدراسة.

المبحث الاول: الواقع السياسي العراقي بعد عام 2003 وموقف المرجعية الدينية منهُ :

أصيبت الدولة العراقية التي تعرضت للاحتلال الامريكي بعد عام 2003 ، بخلل بنيوي في تركيبتها السياسية والاجتماعية، وذلك بسبب عدم نضوج الثوابت العمودية والأفقية التي اخذت تنخر الأسس الثابتة لهذه الدولة[1].

فمن جهة، كانت قد ورثت اسقاطات الأحداث الماضية والتي خلفها نظام الحكم السياسي الحاكم قبل 2003، فضلاً عن تبني الاحتلال الأمريكي بعد عام 2003 وتفكيك المنظومة السياسية في الدولة العراقية، بدءاً من اسقاط النظام في 2003/4/9 وصولاً الى حل مؤسسات الدولة[2]. وإبدالها بمجاميع من القوانين والقرارات واللوائح الخاصة بالبناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي[3]. والعمل على التحكم بكل مفاصل الدولة عن طريق مستشارين امريكان للعمل بصفة " حكومة الظل" لأداره عراقية أسمية[4].

[1] عبد الحسن شعبان، صراع أم جدب الهويات في العراق،–" المستقبل العربي"،(مجلة)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 369، 2009، ص141.

[2] ناظم نواف ابراهيم، العنف السياسي في العراق المعاصر دراسة في تطور الظاهرة في ظل المتغيرات الدولية والاقليمية والمحلية ، ط1، دار الرافدين، بيروت، 2005، ص207.

[3] للمزيد من التفاصيل ينظر: الأمم المتحدة، قرار مجلس الأمن الدولي المرقم (1483) لعام 2003، المتخذ في جلسة مجلس الأمن(4761) في 22 آيار 2003..

[4] محمد العربي، مالم يذكره بريمر في كتابه، ط1، القاهرة، 2007، ص20.

ومن جهة أخرى، كانت قد استوعبت تلقائياً أحداث الوجود الامريكي الذي أخذ يفكك المنظومة المجتمعية عن طريق التعامل مع العراقيين باعتبارهم أجزاءً متنوعة وليس جزءاً واحداً[1].

وعلى هذا الأساس، أخذت تقسم العراق الى ثالوث سياسي واجتماعي أساسي هو " الشيعة" و" السنة" و" الاكراد" تتبعها أقليات دينية وقومية ومذهبية أخرى تتجه أو تذوب بين هذا الثالوث، بحسب الظروف السياسية والاجتماعية التي تتحرك داخل العراق[2].

بالاتجاه ذاته، كانوا قد استمروا بالتعامل مع هذه التقسيمات حسب مصالحهم وضمن التقسيم الديني والمذهبي والقومي وصولاً الى تقسيم المقُسم وتجزئة المجزء، وبالتالي العمل على تمزيق الهوية الوطنية الجامعة سواءً عن طريق هذا التنوع أو عن طريق حل المؤسسات الحكومية التي احتضنت كل أطياف الشعب العراقي لعقود من الزمن ثم أخذت تعلن تصريحاً أو تلميحاً بتقوية الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية الجامعة، وبدأت عند ذلك تظهر مشاريع التقسيم الوحدة تلو الأخرى. الامر الذي يعني إدخال العراق في فوضى الطائفية السياسية والاجتماعية[3].

وبكل الأحوال، فأن الذي يتحكم في سياسة الدولة وقواها الأمنية، والسياسية، والاجتماعية تصبح له اليد الطولى في التحكم في كل السياسات الأخرى، وهو الوضع الذي أصبحت عليه الولايات المتحدة الامريكية عند دخولها للعراق[4].

وأمام هذه الصيرورة اللامتشابهة من الأزمات المتعددة كان موقف المرجعية الدينية قد تبلور في الرفض التام للاحتلال الأمريكي ووجوده في العراق. والذي وصف من قبلها بالعدوان الظالم، ودعت المجتمع بأكمله الى التكاثف والوقوف جنباً الى جنب، وشخصت القوات الأمريكية

---

[1] ناظم مواف ابراهيم، المصدر السابق، ص253.

[2] سعد عيسى دهيم، ادارة التنوع واشكاليات بناء الهوية الوطنية دراسة مقارنة حالة(العراق– لبنان– جنوب افريقيا)، رسالة ماجستير، كلية الامام الكاظم(ع) الجامعة، ديوان الوقف الشيعي، بغداد، 2018، ص143.

[3] المصدر نفسه، ص144–145.

[4] هيم غالب الناهي، تفتيت العراق وانهيار السلم المدني والدولة العراقية ، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013، ص242–244.

على انها قوات احتلال كما أقر بذلك مجلس الأمن الدولي[1]. وأجابت المرجعية الدينية في أنها لا تؤيد بقاء القوات المحتلة في العراق، وأكدت أكثر من مرة " أخبروهم متى يخرجوا من أرضنا" وغير ذلك من البيانات التي اخذت تكشف هاجس القلق الشديد تجاه الوجود الامريكي وأهدافه في العراق، وأكدت المرجعية الدينية على" أن تغيير النظام السياسي كان يفترض أن لا يكون عن طريق الاحتلال العسكري الذي أدى الى انهيار ركائز الدولة العراقية. الأمر الذي يُثلم شرعية الوجود الامريكي في العراق[2].

وفي ضوء هذا الواقع، بدأت خطوات المشروع الامريكي تأخذ طريقها في التربة العراقية لتقوم الهويات الفرعية مقام الهوية الوطنية الجامعة، فبدأت الاغتيالات والتفجيرات التي كانت تتغذى بالفتاوى التكفيرية من الداخل والخارج[3].

وخصوصاً بالتركيز على الاقليات كورقة ضغط لتأليب الرأي العام العالمي ، بأن العراق لايمكن السيطرة عليه إلا بوجود الامريكان[4].

وعلى ذلك الاساس، اخذت تتبلور في العراق توترات جيوسياسية وجيوستراتيجية شديدة، تميزها ثلاثة طبقات من التعقيد، الاولى تمثلت في نضوج الأزمة السياسية والاجتماعية العراقية الداخلية ومختلف جوانبها، والثانية هي من جوهر البعد الاقليمي البالغ التعقيد وتفاعله مع الأوجه الداخلية للأزمة في العراق، والثالثة هي من التفاعلات الدولية الملازمة لموقع العراق في المنطقة والمضاعفة لأهميته بالنسبة الى الواقع الدولي.

وتقع تلك التوترات في صميم التهديدات التي تواجهها الاقليات. بمعنى، أن الاقليات أصبحت مخالب تستغلها الأطراف المحلية والاقليمية والدولية، وأن معاناتها هي استغلال لتمرير اجندات أخرى[5].

---

[1] محمد الغروي، المرجعية الدينية في مدرسة أهل البيت ومواقفها السياسية ، ط1، دار المحجة البيضاء، بيروت، 2005، ص116-117.

[2] حامد الخفاف، البيانات الصادرة من مكتب السيد السيستاني، بيروت، 2005، 2005، ص17 .

[3] سعد عيسى دهيم، المصدر السابق، ص144.

[4] ناظم نواف ابراهيم، المصدر السابق، ص307-308.

[5] مختار لاماني، الاقليات في العراق الضحية الأخرى ، -"المستقبل العربي"،(مجلة) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد369، السنة32، 2009، ص160.

وعلى وفق ما تقدم، فقد تعرضت الاقليات الى انتهاكات واسعة لحقوقهم عن طريق القتل والخطف والعنف والمضايقات لاسيما في المناطق التي تسكنها تلك الأقليات[1].

كان أمراً طبيعياً، أن يشكل هذا التنوع ووفقاً لهذه الظروف تحدياً للواقع الموجود في الحاظ على وجودها وحمايتها، وأن أزمة الاقليات لم تكن أزمة وجودها فحسب، بل كانت أزمة شاملة لكل من يشمله اسم المواطنة العراقية لأنها جزءاً من أجزاء المجتمع، وأن الاقليات وجدت نفسها محاصرة بين عنف دموي، وعنف ثقافي قائم على التمييز الاجتماعي والسياسي، الامر الذي أخذ يفكك احساسهم بوطن يعدون أنفسهم من سكانه الاصليين[2].

وبالطبع، فأن أساليب القسوة التي عانت منها الاقليات على الرغم من حضورها الوطني، وثباتها في العقيدة كانت قد أدت بالنتيجة الى التعاطف المرجعي معها، ومن ثم مساندتها[3]. وبناءً على ذلك، تصدت المرجعية الدينية انطلاقاً من مسؤوليتها الشرعية أولاً، والوطنية ثانياً، وأصدرت فتواها المتعلقة بحرمة" الدم العراقي" وبكل اديانه ومذاهبه، وطوائفه. ومن هنا مارست المرجعية الدينية عملية العلاج المبكر لهذه التداعيات للحفاظ على النسيج الاجتماعي من محاولات التفتيت والحد من التطرف، بتعبير أدق، إن المرجعية الدينية ركزت على جوهر الوجود الحقيقي للهوية الوطنية الجامعة وتركت الرموز الشكلية عن طريق العملية السياسية الكاملة لبناء الدولة العراقية، واعتبار النسيج الاجتماعي والأقليات قوى فاعلة ومشروعة في بناء الوطن[4].

المبحث الثاني: المنهجية الفكرية والسياسية عند المرجعية الدينية ودورها في تأصيل المشروعية السياسية للأقليات وفاعليتها داخل النظام السياسي العراقي:

أولاً: المشروعية السياسية في الدستور العراقي:

---

[1] أكرم طالب الوشاح، دور الاقليات في العملية السياسية العراقية بعد2003، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2018، ص152.

[2] المصدر نفسه، ص124.

[3] صالح الظالمي، المرجعية والمواقف الصريحة السيد السستاني انموذجاً،-" آفاق نجفية" ،(مجلة)، النجف الأشرف، العدد2، 2006، ص13-14.

[4] المصدر نفسه، ص78.

أستمرت الأجواء المحمومة التي يعيشها العراق عن بداية احتقان أخذ يتحول مع مرور الايام الى مواجهة قسرية [1]. ألزمت ذات المرجعية أن تقف بوجه الأفكار المتطرفة التي باتت بحكم طبيعتها وفلسفتها تهدد الوجود الاجتماعي العراقي وانتهاك مشروعيته ومسؤوليته السياسية، وقاد المرجعية احساسها الوطني بتغليب مصلحة الشعب بكل أطيافه لرعاية حقوقه وصيانة كرامته، عبر فلسفة فكرية سياسية حاضرة داخل المجتمع تدفع باتجاه الاندماج الاجتماعي داخل عملية سياسية مبنية على أسس دستورية واضحة بتعبير أدق أضفاء المشروعية للمكونات العراقية لاسيما الاقليات وفاعليتها السياسية داخل المنظومة السياسية، لأن بانقراض أيا من المكونات العراقية لاسيما الاقليات التي باتت مهددة بالانقراض يعتبر مأساة للعراق بدولته ومجتمعه [2].

وعلى ذلك الأساس استمرت المرجعية الدينية تدفع باتجاه المشاركة السياسية التي ترتبط بصورة وثيقة في عملية بناء الهوية الوطنية الجامعة [3]، لأنها من أهم مرتكزات النظام السياسي الديمقراطي القائم على أسس العدالة في أطار مجتمع مدني حديث ودولة توصف بأنها دولة قانون تجمع أبنائها في هوية واحدة [4].

ومن هنا، بدأت المرجعية الدينيةواستمرت تبعث رسائل اطمئنان الى كل أطياف الشعب العراقي وأقلياته، وأكدت " أن شكل العراق ونظام الحكم السياسي فيه يحدده الشعب، وآلية ذلك أن تجري انتخابات عامة لكي يختار كل عراقي من يمثله في مجلس تأسيسي يضع دستوراً للبلاد، ثم يطرح الدستور الذي يقره هذا المجلس على الشعب للتصويت [5]. وأن يحترم الدستور الثوابت الدينية والمبادئ الاخلاقية . والقيم الاجتماعية للشعب ومكوناته [6].

---

[1] ناظم نواف ابراهيم، المصدر السابق، ص232.

[2] حيدر نزار السيد سلمان، فكرة الديمقراطية عند المرجعية الدينية في النجف الأشرف، في كتاب: اشكاليات التحول الديمقراطي في العراق ، تقديم: جابر حبيب جابر، دار الضياء للطباعة ، النجف الأشرف، 2009، ص97.

[3] حامد الخفاف، المصدر السابق، ص127.

[4] سعد عيسى دهيم، المصدر السابق، ص41.

[5] محمد حسين الصغير، اساطين المرجعية العليا في النجف الأشرف،ط1،مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر، بيروت، 2011، ص18.

[6] حامد الخفاف، المصدر السابق، 192-224.

ومن الواضح، أنه ونتيجة لتدهور الاوضاع العامة في العراق وضغط المرجعية الدينية باتجاه المشروعية السياسية لمكونات الشعب العراقي واقلياته رأت الولايات المتحدة أن تتقاسم مع العراق مسؤوليات أدارة البلاد عن طريق سلطة الائتلاف الامريكية المؤقتة والقوى السياسية العراقية المعارضة لنظام "حزب البعث" الديمقراطية التوافقية، الامر الذي جعل مفهوم التوافقية مخرجاً لاتفاق المحاصصة وتقاسم الحكم بطريقة بعيدة عن المفهوم الحقيق للديمقراطية التوافقية [1] بتعبير أدق، ان بعض الاقليات مثل الايزيديين والصابئة لم تحظى بأي تمثيل، لأنهم لم يكونوا حاضرين بأي ترتيبات سياسية لإقرار هيكل السلطة السياسية العراقية على حد تقدير رؤية المعارضة السياسية وسلطة الائتلاف المؤقتة[2] لذلك تشكل مجلس الحكم في 14 تموز 2003 بقرار من سلطة الائتلاف المؤقتة على أساس المحاصصة الدينية والعرقية والذي ضم (14 من المكون الشيعي، 4 من المكون السني، 5 من الاكراد ، 1 من التركمان، 1 من المسيح) [3].

ونتيجة لذلك، مثل تشكيل مجلس الحكم بهذه الصيغة بداية أزمة بنيوية متأصلة ومرتبطة بطبيعة التكوين البنيوي للسلطة في العراق والتي تتلخص باعتماد نظرية(دولة المكون) على حساب نظرية(دولة المواطنة) مما أدى الى انشطار الهوية والولاء الوطني[4]، لأن تشكيلته جاءت تكريساً للطائفية بتعبير أكثر دقة ووضوح، عملية تشكيل دولة الرعايا والمكونات بديلاً عن دولة المواطنة، وأن مشكلة مجلس الحكم لم تكن تتعلق بالشرعية فحسب، بل أن تركيبته اقامت سابقة خطيرة ومثيرة للفوضى والعنف لأنها منحت السلطة على أساس الانتماء الاثني والديني والقومي. كما أنه لا يعد مجلساً منتخباً لأنه مُعين من سلطة الائتلاف التي لا تتمتع بأي شرعيه من ابناء الشعب [5].

وأمام ذلك الواقع ، ردت المرجعية الدينية بالمطالبة بأنتخاب لجنة لكتابة الدستور العراقي [6]. بتعبير أدق . أن سلطة الاحتلال بنظر المرجعية لاتتمتع بأي صلاحية لتعيين

---

[1] سعد عيسى دهيم، المصدر السابق، ص164-165.

[2] أكرم طالب الوشاح، المصدر السابق، ص126-128.

[3] المصدر نفسه، ص128.

[4] عماد مؤيد جاسم، المواد الخلافية في الدستور العراقي والتنظيم السياسي للسلطة، -"مجلة دراسة اجتماعية"، (مجلة) ، بيت الحكمة، بغداد، العدد33، 2014، ص102.

[5] ناظم نواف ابراهيم، المصدر السابق، ص161.

[6] محمد حسين الصغير، المصدر السابق، ص40.

أعضاء مجلس الحكم لكتابة الدستور، كما لايوجد ضمان بأن يضع ذلك المجلس دستوراً يطابق المصالح العليا للشعب ومكوناته وأقلياته، الأمر الذي يشير الى إن المرجعية مارست مسؤولية حماية الدولة من الداخل واعطاء المشروعية السياسية للمكونات والاقليات؛ وبالتالي الوقوف بوجه التطرف [1].

على الجانب الآخر رفضت المرجعية الخطة الامريكية التي سميت " آلية كوكس" أو التجمعات الانتخابية" كحالة وسطية بين التعيين والانتخاب لأعضاء مجلس كتابة الدستور في محاولة منها لتخفيف ضغط المرجعية بهذا الاتجاه[2]. وأكدت على إجراء انتخابات بآلية حقيقية ليكون المجلس منبثقاً من الشعب وارادته، وأن عدم قبول المرجعية باللجنة الدستورية المنبثقة من مجلس الحكم هو أن تمثيل الاقليات داخل المجلس لم يكن تمثيلاً يتناسب وحجمهم السياسي والاجتماعي وحتى وجودهم الفعلي[3].

من جهة أخرى ، فأن اصرار المرجعية كان محكوماً بشكوكاً في قدرة ذلك المنهج السياسي على تنظيم نفسه تنظيماً سياسياً دائماً ووفق المفهوم الديمقراطي الذي يرتكز على التعددية ولربما في نظر المرجعية أن تتعاظم تلك الشكوك بقدر تزايد حجم القوى السياسية التي تتبنى برامج الطائفية السياسية[4]وأن توجهاتها الفكرية بهذا الخصوص جاء من وحي القراءة المبكرة للواقع لنتائج صدور الدستور المؤقت أو ما يسمى(قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية) ، وأن صدوره بهذا الشكل يعطل أمكانية إصدار دستور دائم يؤسس لعراق ديمقراطي موحد[5]، وربما سيمكن جهات سياسية فاعلة من انتاج عراق مدجن بمشاريع وايديولوجيات وكانتونات تؤدي الى تشضي الوحدة الوطنية وتركيز النفس الطائفي بتعبير أدق أن المرجعية ارادت تحقيق مبدأ التوازن بين الحاكم والمحكوم وتقليص صلاحيات الحكومة وسلطاتها ومن يقف على قمة

---

[1] حامد الخفاف، المصدر السابق، ص45.

[2] بول بريمر، عام قضيته في العراق ، ترجمة: عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2006، ص125.

[3]. حامد الخفاق، المصدر السابق، ص131.

[4] عدنان هادي الاسدي، المتغيرات السياسية في العراق بعد 2003/4/9، رسالة ماجستير، كلية الدفاع الوطني، جامعة الدفاع الوطني، بغداد، 2009، ص149-150.

[5] حامد الخفاف، المصدر السابق، ص19-23.

هرمها وتوزيع تلك السطات منعاً للتفرد بالسلطة والاستبداد والتطرف الساسي. بمعنى أدق، تجسيد اطروحة وشكل الدولة العصرية مع تأصيلها الإسلامي[1].

وأمام ذلك الواقع ، بدأت انتخابات الجمعية الوطنية في 30 كانون الثاني 2005 والتي حصلت فيها الاقليات الدينية على بعض المقاعد البرلمانية والتي كانت أولى خطواتها تشكيل حكومة انتقالية تعمل على وضع دستور دائم للبلاد ، ون ثم الاعداد لأجراء الانتخابات النيابية[2].

وفي 18 نيسان 2005 اعلنت الجمعية الوطنية تشكيل الحكومة الانتقالية التي احتوت على نسبة من الاقليات[3]، وشكلت لجنة لكتابة الدستور الدائم للبلاد في 10 آيار 2005 والتي ضمت في عضويتها عدداً من الاقليات الدينية وهي(2) مقعد لمكون مسيحي، و(1) مقعد للمكون التركماني، و(1) مقعد للمكون الايزيدي[4]، وفي 15 تشرين الاول 2005 تم التصويت على الدستور، وأظهر الاستبيان أن نسبة(78,59%) صوتوا بـ(نعم) و(21,41)% رفضوا التصويت[5].

وعلى وفق ما تقدم، جاء الدستور بصياغة ضمنت حقوق ابناء الشعب وتمثيل مكوناته لاسيما الاقليات ضمن خارطة العملية السياسية، وفي الحقيقة، فأن رؤية المرجعية التي ارتكزت على إضفاء المشروعية السياسية للمكونات العراقية لاسيما الاقليات واعتباراتها الاجتماعية والوجودية وترتيب فاعليتها السياسية داخل النظام السياسي العراقي كانت قد أرغمت سلطة الائتلاف ومجلس الحكم والقوى السياسية الفاعلة في النزول لإدائها ومنهجها المانع للتطرف[6]، كما أن تدخلها يعتبر تدخلاً شرعياً وطنياً دستورياً لحماية العملية السياسية والطيف العراقي، لذلك اصبح دورها قابضاً على التوازنات السياسية والاجتماعية، والذي أخذ ينطوي على تغيير حركة

---

[1] حيدر نزار السيد سلمان، سلسلة النص الديني وبناء الدولة السيد السيستاني انموذجاً، ط1، بيروت، 2005، ص78-41.

[2] طاهر خلف البكاء، انتخابات الجمعية الوطنية العراقية كانون الثاني 2005، قوانينها أسلوبها نتائجها، بغداد، 2005، ص29-34.

[3] عدنان هادي الاسدي، المصدر السابق، ص186-188.

[4] اكرم طالب الوشاح، المصدر السابق، ص129-130.

[5] الدائرة الاعلامية، مجلس النواب العراقي، العملية التشريعية في العراق 2003-2007، ط1، بغداد، 2014، ص51-52.

[6] حيدر نزار السيد سلمان، سلطة النص الديني، المصدر السابق، ص46-47.

الواقع السياسي بعدما أخذت تمسك بالخيوط المتسلسلة للعملية السياسية كالدستور والانتخابات[1].

ثانياً: المشروعية السياسية في الانتخابات النيابية:

احتل موضوع الانتخابات البرلمانية جانباً مهماً من حياة المرجعية وذلك من منطلق أن الانتخابات في بلد متنوع الاديان والطوائف هي الأداة الأمثل لإعطاء كل ذي حق حقه، وتحقيق المصالح العليا، وتجاوز التطرف السياسي[2].

والذي يبدو، أن المرجعية ارادت أن تكون هناك مشاركة سياسية توفر آليات وقنوات تسهم في تجميع المصالح وبلورتها ونقلها الى السلطة السياسية بشكل سلمي يسمح باستيعاب مطالب الشعب، ومن ثم الخروج بمخرجات سياسية متمثلة بقرارات وسياسات عامة تضمن على الاقل الحد الأدنى من رضا الشعب، ورسم ملامح المستقبل السياسي للعراق. والسعي الى تفكيك منظومة الطائفية والتطرف السياسي الذي اصبح مشكلة نظام سياسي يفتقر الى أسباب صيرورة النظم الشرعية والوطنية، وأن لا دواء لهذا الداء إلا بتأسيس الدولة والاجتماع السياسي المبني على المواطنة، وتحليل العصبيات الصغرى وابدالها بعصبة كبرى جامعة هي عصبة الانتماء الوطني العابر لحدود الدين والفئة[3].

ونتيجة لذلك، أصرت المرجعية على أن يكون العراق دائرة انتخابية واحدة واعتماد القائمة المفتوحة، لأن اية محافظة تقاطع الانتخابات لن تحصل على تمثيل نيابي، وربما يعكس نظام الدائرة الواحدة شيئاً من الوزن الحقيقي للكيانات السياسية المتنافسة، كما أنه لا يهدد الاصوات، ويسمح للناخب أن يدلي بصوته أينما كان على المستوى الوطني[4].

لذلك بدأت الانتخابات في 30 كانون الثاني 2005 ، شارك فيها (8) مليون من أصل (14) مليون، بنسبة مشاركة (59%) فظهر أول برلمان منتخب عرف بـ(الجمعية الوطنية

[1] حيدر نزار السيد سلمان، فكرة الديمقراطية عند المرجعية ، المصدر السابق، ص97-99.

[2] حامد الخفاف، المصدر السابق، ص53 و96-99.

[3] أحمد غالب محي الشلاه، وفراس كاظم حسوني، التأصيل المفاهيمي والنظري للمشاركة السياسية والاستقرار السياسي، -" المعهد"،(مجلة) معهد المعلمين للدراسات العليا، النجف الأشرف، العدد10، 2017، ص198.

[4] عبد العزيز عليوي العيساوي، النظام الانتخابي الانسب لعراق ديمقراطي، ط2، 2015، ص197-198.

العراقية) حصلت فيها الاقليات على مقعد واحد للمكون المسيحي ، وثلاثة مقاعد للمكون التركماني[1].

من جانب آخر، أنه على وفق الفقرة(92) من الدستور العراقي التي راعت تمثيل سائر المكونات، وفر نظام المقاعد التعويضية(الكوتا) ضمن قانون الانتخابات رقم (16) لسنة 2005 والذي صدر بعد انتخابات الجمعية الوطنية الضمانات للأقليات في الحصول على مقاعد في حال فشلت في الحصول على مقاعد في الدوائر الانتخابية[2].

كما أعتمد هذا النظام(الدوائر المتعددة) بدلاً من(الدائرة الواحدة) لذلك اتاح نوعاً من المشاركة للأقليات سواء بنظام(الكوتا) أو نظام الانتخابات[3].

وبناءً على ذلك ، بدأت انتخابات 15 كانون الاول 2005 والتي حصلت فيها الاقليات على مقعد واحد للمكون المسيحي، مقعد واحد للمكون الايزيدي، مقعد واحد للمكون التركماني[4].

وتتابعاً مع الأحداث أصرت المرجعية على اجراء انتخابات عام 2010 باعتماد القائمة المفتوحة على الرغم من تمسك أغلب القوى السياسية اعتماد القائمة المغلقة[5] وأدت على تعديل قانون الانتخابات حتى يضمن تمثيل أوسع لأبناء الشعب لاسيما الاقليات. وأمام ذلك الاصرار بدأت انتخابات 7 آذار 2010 وحصلت فيها الاقليات على(5) مقاعد للمسيح ،(1) مقعد للأيزيدين،(1) مقعد للصابئة، و(1) مقعد للشبك مما أدى تراجع نسبة الاحزاب الكبيرة من(66,5)% الى(48,3)% [6].

أما بالنسبة الى انتخابات 2014 فقد أصرت المرجعية على تعديل قانون الانتخابات بما يتلائم وحجم التمثيل النيابي للأقليات[7].لذلك صدر قانون رقم(45) لسنة 2013 بصيغة تختلف عن السابق وأن يتألف مجلس النواب وعلى وفق المادة(11) من القانون من(328) نائباً، ووفق آلية الدوائر المتعددة واعتماد المحافظة الواحدة كمنطقة انتخابية واحدة وأن تمنح الاقليات

[1] طاهر خلف البكاء، المصدر السابق، ص39-40.

[2] عبد العزيز عليوي العيساوي، المصدر السابق، ص267.

[3] أكرم طالب الوشاح، المصدر السابق، ص136-137.

[4] عبد العزيز عليوي العيساوي، المصدر السابق، ص134 .

[5] المصدر نفسه، ص213-214.

[6] المصدر نفسه، ص169.

[7] " الموقف السياسي"، (مجلة)، العتبة الحسينية المقدسة، كربلاء المقدسة، العد 10، 2016، ص43.

حصة (الكوتا) وتحتسب من المقاعد المخصصة على أن لا يؤثر ذلك على نسبهم في حالة مشاركتهم في القوائم الوطنية. لذلك كان من نتائج انتخابات 30 نيسان 2014 (5) مقاعد للمسيح و(1) مقعد للأيزيدين و(1) مقعد للصابئة[1].

أما الانتخابات التشريعية لعام 2018، فهي ثاني انتخابات عراقية منذ الانسحاب الامريكي من العراق عام 2011، ورابع انتخابات منذ احتلال العراق عام 2003 ، والتي اقيمت في 12 أيار 2018 حصلت فيها الاقليات على(5) مقاعد للمسيح و(1) مقعد للأيزيدين و(1) مقعد للصابئة ومقعد(1) للشبكي و(1) مقعد للكرد الفيليين، كذلك انتخابات عام 2012 . التي اجريت في 10 ت1 2021، ، وهي(5) مقاعد للمسيح و(1) مقعد للأيزيدين و(1) مقعد للكرد الفيليين [2].

ومع ذلك كله، فأنه مع تحسن وضع المشاركة السياسية للأقليات إلا أنه لم يكن بالمقدور تغيير المعادلة السياسية، بصورة أفضل ، بسبب سيطرة ثالوث العملية السياسية (الشيعة– السنة– الكرد) على حجم المعادلة السياسية[3].

وعلى الرغم من كل ذلك، إلا أن مشهد الاقليات كان يندرج ببطيء في سلم العملية السياسية[4]، وأن النتيجة الأهم من كل هذا هي تضمين الاقليات وفاعليتها السياسية في محور العملية السياسية وبناء الدولة لمواجهة التطرف السياسي[5].

وأمام كل ما تقدم، يتضح أن موقف المرجعية كان تكتيكياً متأنياً، متحفظاً بالتعامل مع كل التطورات السياسية بعد أن نضج عندها فقه التغيير على أن تحقق مرادها في الاصلاح السياسي على نحو فعال[6].

ومن هنا ترتكز الدولة في مفهوم المرجعية على المشروعية والفاعلية السياسية للقوى الاجتماعية لاسيما الاقليات، وسادة القانون، ومحاربة التطرف السياسي وغيره، والمرجعية هنا تتعامل مع نمط الدولة الوطنية التي لم يؤسس لها الاجتهاد الفقهي، بل هي آلية تستدعيها

---

[1] عبد العزيز عليوي العيساوي، المصدر السابق، ص175–176.

[2] الدائرة الاعلامية ، مجلس النواب العراقي، العملية التشريعية في العراق 2003–2007، ط1، بغداد،2022.

[3] أكرم طالب الوشاح ، المصدر السابق، ص148.

[4] المصدر نفسه، ص149.

[5] " الموقف السياسي"، (مجلة)، العتبة الحسينية المقدسة، كربلاء المقدسة، العدد 21/20، 2016، ص38.

[6] حيدر نزار السيد سلمان . سلطة النص الديني، المصدر السابق، ص78–41.

لأجل الدعم والأشراف الاخلاقي والوطني، وهي هنا أنما تحمي التجربة العراقية[1]. بسبب رؤيتها الفكرية وفلسفتها السياسية للبناء المؤسساتي بعد أن أصبحت العامل الاكثر حسماً في السياسة العراقية[2].

الخاتمة:

مما سبق يبدو واضحاً، أن الاقليات وحركتها الاجتماعية والسياسية عاشت بعد 2003 حالة من الاختناق والاحتباس بسبب الاسلوب السياسي الذي اتبعه نظام الحكم بعد 2003 باستخدام القمع مرة والمصادرة مرة أخرى، وانفتحت على ذلك الاساس فجوة بين الاقليات والنظام السياسي ليس على مستوى التوجهات السياسية الطرفين فحسب بل انعدام الجسور التي يمكن اقامتها للوصول الى تسوية معينة على المستوى الكلي بينهما.

ونتيجة لذلك، نصبت المرجعية نفسها لتكون حامية للواقع السياسي والاجتماعي وحملت مسؤولية حماية الدولة العراقية من الداخل عبر ضمان استقرار النظام السياسي الدستوري الذي ضم كل اطياف الشعب والاقليات. لذلك اصبح دورها قابضاً على التوازنات السياسية والاجتماعية، ورسم الهيكل البنائي الصحيح لمشروع الدولة العراقية لاسيما في مجال المشروعية السياسية والفاعلية السياسية للعراق ومكوناته واقلياته الموجودة.

التوصيات:

1- إننا بحاجة الى خطاب ونفس ومشاعر كمشاعر المرجعية الدينية حتى تتلائم بها كل الثغرات السياسية والاجتماعية.
2- العمل على مد جسور الثقة بين ابناء المجتمع لاسيما مع الاقليات التي تلون الواقع العراقي بوجودها.
3- ضرورة أن يأخذ الخطاب الاعلامي الرسمي وغير الرسمي دوره في إظهار روح المرجعية وهدفها في اتجاه الحفاظ على الوحدة الوطنية والنسيج الاجتماعي.
4- ضرورة أن تأخذ الجامعات ومراكز البحوث العلمية أقامه الورش والندوات والمؤتمرات التي تصب في اتجاه جهود المرجعية وامكانيتها الفكرية والسياسية التي تقوم العملية السياسية وتحافظ على وحدة الوطن.

[1] المصدر نفسه، ص38-36.

[2] حيدر نزار السيد سلمان . سلطة النص الديني، المصدر السابق،ص40.

المؤتمر العلمي الرابع عشر لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
العدد 7

5- على القوى السياسية الكبرى أن تحتضن الاقليات بما تمثله من رصيد وطني مهم.

قائمة المصادر

أولاً: قرارات مجلس الأمن الدولي:

1- الأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي/ قرار مجلس الأمن الدولي المرقم(1483) في 22 آيار 2003.

ثانياً: اصدارات الحكومة العراقية

1- الدائرة الاعلامية، مجلس النواب العراقي، العملية التشريعية في العراق 2003-2007، ط1، بغداد، 2014.

ثالثا: الكتب العربية والمعربة:

1- بول بريمر، عام قضيته في العراق ، ترجمة: عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2006.

2- حيدر نزار السيد سلمان، سلسلة النص الديني وبناء الدولة السيد السيستاني انموذجاً، ط1،بيروت، 2005

3- ـــــــ ، فكرة الديمقراطية عند المرجعية الدينية في النجف الأشرف، في كتاب: اشكاليات التحول الديمقراطي في العراق ، تقديم: جابر حبيب جابر، دار الضياء للطباعة ، النجف الأشرف، 2009

4- طاهر خلف البكاء، انتخابات الجمعية الوطنية العراقية كانون الثاني 2005، قوانينها أسلوبها نتائجها، بغداد، 2005.

5- عبد العزيز عليوي العيساوي، النظام الانتخابي الانسب لعراق ديمقراطي، ط2، 2015،

6- محمد حسين الصغير، اساطين المرجعية العليا في النجف الأشرف،ط1،مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر، بيروت، 2011.

7- محمد الغروي، المرجعية الدينية في مدرسة أهل البيت ومواقفها السياسية ، ط1، دار المحجة البيضاء، بيروت، 2005

8- ناظم نواف ابراهيم، العنف السياسي في العراق المعاصر دراسة في تطور الظاهرة في ظل المتغيرات الدولية والاقليمية والمحلية ، ط1، دار الرافدين، بيروت، 2005.

9- هيثم غالي الناهي، تفتيت العراق وانهيار السلم المدني والدولة العراقية ، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013.

10- محمد العربي، مالم يذكره بريمر في كتابه، ط1، القاهرة، 2007.

رابعاً: الرسائل والاطاريح الجامعية

1- أكرم طالب الوشاح، دور الاقليات في العملية السياسية العراقية بعد203، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2018.

2- سعد عيسى دهيم، ادارة التنوع واشكاليات بناء الهوية الوطنية دراسة مقارنة حالة(العراق- لبنان- جنوب افريقيا)، رسالة ماجستير، كلية الامام الكاظم(ع) الجامعة، ديوان الوقف الشيعي، بغداد، 2018,

3- أكرم طالب الوشاح، دور الاقليات في العملية السياسية العراقية بعد203، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2018,

4- عدنان هادي الاسدي، المتغيرات السياسية في العراق بعد 2003/4/9، رسالة ماجستير، كلية الدفاع الوطني، جامعة الدفاع الوطني، بغداد، 2009

خامساً: الدراسات والبحوث المنشورة:

1- أحمد غالب محي الشلاه، وفراس كاظم حسوني، التأصيل المفاهيمي والنظري للمشاركة السياسية والاستقرار السياسي، -" المعهد"،(مجلة) معهد المعلمين للدراسات العليا، النجف الأشرف، العدد10، 2017.

2- صالح الظالمي، المرجعية والمواقف الصريحة السيد السيستاني انموذجاً،-" آفاق نجفية" ،(مجلة)، النجف الأشرف، العدد2، 2006,

3- عبد الحسن شعبان، صراع أم جدب الهويات في العراق،-" المستقبل العربي"،(مجلة)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 369، 2009.

4- عماد مؤيد جاسم، المواد الخلافية في الدستور العراقي والتنظيم السياسي للسلطة، -"مجلة دراسة اجتماعية" ،(مجلة) ، بيت الحكمة، بغداد، العدد33، 2014.

5- مختار لاماني، الاقليات في العراق الضحية الأخرى ، -"المستقبل العربي"،(مجلة) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد369، السنة32، 2009.

سادساً: الدوريات:

1- " الموقف السياسي" ، (مجلة) . العتبة الحسينية المقدسة، كربلاء المقدسة، العدد 21/20، 2016.

2- ــــــــــــــ، العدد 10، 2016،